

Received on (25-08-2022) Accepted on (23-10-2022)

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.31.1/2023/3>

The Impact of Loans Structure on Financial Performance of Gulf Banks

Salam A. Al-Shawabkeh¹; Dr. Murad Y. Abu Al-Adous¹

¹ Department of Accounting, Al-Balqa Applied University-Jordan

*Corresponding Author: muradyousef@bau.edu.jo

Abstract:

This study aims identifying at the role of digital transformation in achieving institutional excellence by applying it to workers in Gaza Municipality. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was used. The study population consisted of workers in the municipality of Gaza, who totaled (200) employees who hold supervisory positions. The study tool included a questionnaire, and a simple random sample was used, where (132) questionnaires were distributed to the study sample. The SPSS statistical program was used to analyze the data . The study found that there is a statistically significant correlation between all dimensions of digital transformation and the institutional excellence at (79.6%). As the results showed dimension (technology infrastructure) came first a relative weight (71.63%), followed by the dimension (Organizational Structure) with a relative weight (68.98%), followed by the dimension (Human Resources) with a relative weight (67.89%) while the dimension (Strategic Planning) came in last place with a relative weight of (66.75%), while the axis of (institutional excellence) had a relative weight of (%65.55) . The study recommends a review of the method of distributing powers so that more focus is placed on decentralization and the delegation of powers more, which leads to increased flexibility in work, and work to develop the way services are provided to the public by focusing on the advantages of digital transformation.

Keywords: Digital Transformation, Institutional Excellence, Gaza Municipality

أثر هيكل الديون على الأداء المالي للبنوك الخليجية

سلام عبد الله الشوابكة¹؛ د. مراد يوسف أبو العدوس¹

¹ قسم المحاسبة، جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر هيكل الديون على أداء البنوك العاملة داخل مجلس التعاون الخليجي. وتتبنى هذه الدراسة عاملي العائد على الاصول والعائد على رأس المال كمتغيرات تابعة للاستدلال على أداء البنوك بينما تمثل كل من الديون غير العاملة الديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة. وتم ضبط عدد من العوامل والمتمثلة بنسبة كفاية رأس المال والتنوع الاجتماعي في مجلس الإدارة ونسبة رأس المال الى الأصول وحجم البنك. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات من خلال الافصاحات السنوية لعينة معبرة من البنوك الخليجية العاملة خلال الفترة بين العام 2012 الى العام 2020 وبمجموع مشاهدات 477 عامًا. كما وتم إجراء تطبيق نماذج الحزم الزمنية المقطعية الثابتة والعشوائية لدراسة العلاقة غير الخطية بين متغيرات الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة الى وجود أثر سلبي واضح لمعاملتي لمخصصات خسائر الديون والديون المشطوبة على الأداء المالي في البنوك الخليجية. بنما تبين عدم وجود أثر واضح بين الديون غير العاملة على الأداء المالي في البنوك الخليجية. وقامت الدراسة بناءً على النتائج بالخروج بمجموعة من التوصيات بهدف تقديم الفائدة لواضعي السياسات في البنوك المركزية وواضعي السياسات الداخلية في البنوك الخليجية من خلال التعامل مع مستويات الديون وبيان أثرها على الأداء. كلمات مفتاحية: الديون غير العاملة، الديون المشطوبة، مخصصات القروض، المتعثر، الأداء المالي للبنوك.

المقدمة:

تبين من الأزمات المالية المتتالية خلال السنوات السابقة أهمية الحفاظ على القطاع المالي كركيزة اقتصادية أساسية وضامنة لصحة اقتصاديات الدول. وقد برز دور مستويات القروض المتعثرة في البنوك كمؤشر استباقي لحدوث الأزمات المالية وهو ما أدى بدوره إلى أحداث تطوير على الأنظمة سواء الداخلية أو الخارجية والتي تفرض نوعاً من الرقابة أو الإفصاحات التي تساعد على تتبع مستويات القروض المتعثرة (Ari et al., 2020) وقد قامت العديد من الدراسات مثل (Abuaddous et al., 2022; Ozili, 2019) باستخدام مؤشرات قادرة على التقاط مستويات القروض غير العاملة بالرغم من عدم وجود أطر أو نماذج افصاح معتمدة من قبل المعايير المحاسبية الدولية في البنوك كان أهمها الديون غير العاملة، الديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون. حيث وجدت الدراسات السابقة بأن هذه العوامل قادرة على أن تعكس جودة الائتمان في البنوك من منطلق محاسبي ومن منطلق السياسات الداخلية في البنوك والتي تعد اتفاقيات بازل 3 والمعيار المحاسبي 9 من أبرز مرتكزاتها (Argarwal et al., 2021). وبالتالي، فإن فهم العوامل التي تؤثر على جودة الائتمان كمستويات القروض غير العاملة يساهم في إدارة المخاطر بشكل كبير في البنوك وتجنب عواقب غير مرغوب فيها مستقبلياً.

ويعود السبب في التركيز على الديون غير العاملة إلى الاهتمام الكبير الذي تملّيه المنظمات الدولية كالالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات بازل أو من خلال معايير المحاسبة الدولية أو من خلال تقارير البنك الدولي والذي يركز أيضاً من خلال تقاريره السنوية حول هذه النسب وربطها بمؤشرات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في الدول (Ofria and Mucciardi, 2021). وقد أظهرت الدراسات نتائج مختلفة بما يخص العلاقة بين نسب الديون غير العاملة مع الأداء المالي للبنوك حول العالم حيث أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة سلبية بين الأداء المالي للبنوك ونسب القروض المتعثرة (حسن، 2019) كما وجاءت بعض الدراسات بنتائج معاكسة لهذا التوجه (Ozili, 2019). حيث ارتبط تفسير اختلاف هذه العلاقة بالواقع الاقتصادي للدول قيد الدراسة بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتدخل الحكومي أو الأزمات المفاجئة كجائحة كورونا (Gholipour & Arjomandi, 2021). وعلى مستوى الوطن العربي، لوحظ وجود شح في هذه النوعية من الدراسات وبالأخص في منطقة الخليج العربي. لذلك تقوم هذه الدراسة بملاءمة هذه الفجوة العلمية من خلال دراسة أثر الديون غير العاملة على أداء البنوك الخليجية لما لها من تأثير واضح على صحة البنوك، حيث تبحث هذه الدراسة في أثر الديون غير العاملة على البنوك الوطنية الخليجية في الفترة الممتدة بين (2012) إلى (2020) وستساعد نتائج هذه الدراسة البنوك الخليجية في تطوير السياسات الخاصة بالاقراض من جهة وإلى تقديم دراسة نوعية حول أثر هذه الديون على المنظومة الاقتصادية لمشرعي القرار.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

تقدم هذه الدراسة مساهمة كبيرة في سد الفجوة العلمية المتعلقة بأثر هيكل الديون على الأداء المالي للبنوك الخليجية حيث لوحظ شح الأدبيات السابقة التي عالجت هذا الموضوع من منظور محاسبي (الديون المشطوبة) ومن منظور يتعلق بسياسة البنوك الداخلية (الديون غير العاملة ومخصصات خسائر الديون) وضمن نطاق زمني واسع يتيح قياس أثر هذه الديون على أداء البنوك الخليجية ولوحظ أيضاً غياب التركيز على دور الأبعاد الاقتصادية والتي رافقت سلسلة من الأزمات الاقتصادية والجوائح المرضية والتي قد تؤدي إلى تذبذب هذا الأثر أثناء هذه الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك قيام المعايير الدولية بتحديث هذه المنظومة خلال الفترة التي تشملها هذه الدراسة مما يتيح أيضاً دراسة بعض المؤشرات التي تم تبنيها في هذه الدراسة وقياس أثرها على أداء البنوك من خلال منظور الديون غير العاملة. حيث ستساهم هذه الدراسة بملاءمة هذه الفجوة المعرفية والخروج بتوصيات تساهم بتحسين الأطر التي يتم من خلالها تحديد السقوف للديون غير العاملة ومراقبة نسبها بناءً على الأداء.

2. الأهمية العملية:

تساهم هذه الدراسة في تحسين السياسات الداخلة لدى البنوك الخليجية وبالذات عملية وضع نماذج مخصصات الديون وخسائرها وذلك من خلال ربط مخرجات هذه الدراسة مع النسب الموجودة لدى هذه البنوك وذلك من خلال التعرف على أثرها على الأداء كما وتأمل بأن تقدم نتائج هذه الدراسة معلومات ذات فائدة للبنوك المركزية والمشرعين في دول مجلس التعاون الخليجي من أجل ربط مؤشرات الديون غير العاملة بأداء البنوك لديها مما قد يساهم في تحسين السياسات على مستوى الدول.

مشكلة الدراسة:

أظهرت تبعات الأزمة المالية العالمية وجود ثغرات لدى البنوك خلال فترة الأزمة نتيجة زيادة أعباء الديون المتعثرة (et Mazreku al., 2018). ولذلك قامت الدول والجهات المعنية بسلامة القطاعات المالية بالبحث على زيادة الرقابة على نسب الديون غير العاملة كمؤشر على صحة البنوك حول العالم. (Khairat al., 2021) كما وتم تطوير مجموعة المعايير المحاسبية من أجل تأمين حماية أفضل للبنوك مثل استبدال معيار IFRS 39 بالمعيار IFRS 9. وبناءً على ما سبق، أظهرت العديد من الدراسات نتائج مختلفة بما يخص أثر نسب الديون غير العاملة مع أداء البنوك حول العالم (Ozili, 2019; Bolarinwa et al., 2021). ولكن تبين شح هذه النوعية من الدراسات في الوطن العربي وبالأخص في منطقة الخليج العربي. لذلك تقوم هذه الدراسة بملاءمة هذه الفجوة العلمية من خلال دراسة أثر الديون غير العاملة على الأداء المالي للبنوك الخليجية لما لها من تأثير واضح على صحة البنوك العاملة (حسن، 2019). وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

• ما هو أثر نسب الديون غير العاملة والديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون على الأداء المالي؟

وينبثق من هذا التساؤل الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر نسب الديون غير العاملة والديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون على العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي؟

2. هل تؤثر نسب الديون غير العاملة والديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون على العائد على رأس المال كمؤشر للأداء المالي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية والتي تتمثل بالنقاط التالية:

• البحث في أثر هيكل الديون غير العاملة في البنوك الخليجية من خلال عواملها الثلاث (الديون غير العاملة والديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون) على الأداء المالي في البنوك الخليجية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين العام 2012 الى العام 2020. ولتحقيق هذا الهدف، تم وضع الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر نسب الديون غير العاملة والديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون على العائد على رأس المال كمؤشر للأداء المالي.

2. استكشاف أثر نسب الديون غير العاملة والديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون على الأصول كمؤشر للأداء المالي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

HO.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة والديون المشطوبة و مخصصات خسائر الديون على الأداء المالي في البنوك الخليجية.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

H1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة و الديون المشطوبة و مخصصات خسائر الديون على العائد على الأصول في البنوك الخليجية.

H1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة و الديون المشطوبة و مخصصات خسائر الديون على العائد على رأس المال في البنوك الخليجية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي فلقد تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على أهم الدراسات والبحوث النظرية السابقة ذات الصلة من أجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري للدراسة الحالية، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة، والتي تشكل رافداً حيوياً للدراسة، وما تتضمنه من محاور معرفية. وأما على الصعيد التحليلي، فقد تم جمع كافة البيانات إلكترونياً من خلال الإفصاحات المالية السنوية للبنوك العاملة في دول الخليج العربي بين الأعوام (2012-2020) وتحليل كافة البيانات المجتمعة من خلال المؤشرات التي ارتكزت عليها هذه الدراسة وبناءً على ما جاء في الأدبيات السابقة التي بحثت في ذات الموضوع.

تقسيم الدراسة:

تقسم هذه الدراسة بناءً على أهدافها إلى أربعة مباحث: حيث جرد المبحث الأول للإطار العام للدراسة، وعرض المبحث الثاني للإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتناول المبحث الثالث منهجية الدراسة، والمبحث الرابع لعرض النتائج التي خرجت بها الدراسة ومناقشتها، وتقديم أهم التوصيات المقترحة والدراسات المستقبلية في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: هيكل الديون:

تقوم عملية تصنيف البنوك للقروض التي لديها من خلال تشكيل محافظ لهذه القروض وتوزيعها ضمن فئات أو درجات إستناداً إلى درجة خطورتها وإلى طبيعة الصفات التي تحملها هذه القروض. وتقوم البنوك بعقد مراجعات دورية لهذه المحافظ من أجل الوقوف على جودتها وأخذ أي إجراء تصحيحي يجنبها انخفاض قيمة هذه المحافظ نتيجة انخفاض جودة القروض التي بداخلها. ولتحقيق هذه الإجراءات من متابعة وإنشاء، تعمل البنوك بالعادة على توظيف مجموعة من السياسات الداخلية والأنظمة المعقدة لديها من أجل إعداد هذه التصنيفات. وقد وجد (Ibrahimi, 2019) بأن مجموعة الأنظمة والسياسات الداخلية لدى البنوك تتجاوز حدتها متطلبات الإبلاغ الموحد الصادرة عن القوانين والأنظمة من الدول التي تنشط بها.

وتعتبر الديون من المنظور المحاسبي مبالغ معرضة للانخفاض ويجب الاعتراف بهذا الانخفاض من خلال عمل مخصصات لها في حالة عدم قدرة البنك على استرجاع كامل المبلغ (الفوائد مع أصل القرض) وذلك بناءً على العقد الموقع مع الطرف المدين. وبالتالي يتم الإرتكاز على إنشاء مخصصات خسائر الديون من أجل الاعتراف بأي نقصان في القيمة الحقيقية لهذه القروض. ويجب على إدارة البنوك القيام بتقييم خسائر القروض (الديون المشطوبة) للمحافظ التي لديهم بناءً على المعلومات المتوفرة حول القروض. حيث منحت المعايير المحاسبية في السابق مساحة جيدة للإدارة في البنوك من أجل تقييم مخصصات خسائر الديون، وهو ما دفع العديد من الدراسات السابقة على ربط المخصصات بعمليات تهديد الدخل والاحتيايل نتيجة اعتماد هذا الحساب على مجموعة كبيرة من التقديرات ووجود هذه المساحة الكافية لإخفاء هذه النشاطات (Duh et al., 2012).

وتتيح المعايير المحاسبية أيضاً قيام البنوك في بعض الأحيان بشطب المخصصات وذلك بهدف تجنب الأثر السلبي لها على حسابات الأرباح والتوزيعات النقدية للمساهمين. وفي حالة وجود خصم ضريبي على المخصصات، تلجأ بعض البنوك إلى تضخيم هذه المخصصات وخسائرها من أجل تهديد الدخل والذي سينشأ عنه انخفاض في قيم إلتزامات الضريبة. وبالتالي، يتبين بأن القوانين

والتشريعات النازمة لعملية تصنيف الديون ووضع مخصصاتها تملك درجة عالية من المرونة والتي قد يتم إستغلالها في بعض الأحيان لغايات إخفاء الواقع المالي للبنك.

وقد وجد (Ozili et al., 2019) بأن عملية تصنيف القروض تواجه العديد من التحديات المفاهيمية والعملية نتيجة إختلاف تفسيرها واستخدام أنظمة متنوعة في بلدان مختلفة. وبالرغم من التشابه الظاهري، لوحظ وجود نقص في تعريف تصنيف القروض المعترف بها دولياً. على سبيل المثال، توجد المصطلحات المحددة والأحكام العامة في العديد من الأطر التنظيمية، لكن تعاريفها واستخداماتها تختلف عبر البلدان. نتيجة لهذه الإختلافات، قد يختلف تعريف رأس المال التنظيمي بين المؤسسات المختلفة وهو ما يؤدي الى صعوبة تفسير النسب المالية الهامة المصاحبة لقياس الأداء المالي للبنوك عبر البلدان.

وقد أظهر تقرير (Delloite, 2016) مشاكل أخرى مصاحبة لآليات التصنيف المتبعة لدى البنوك، حيث لوحظ وجود إختلاف في توقيت اعتبار القرض غير عامل والى مقدار الإنخفاض الواجب تطبيقه على القروض بين البنوك. وهو ما يؤدي الى تباين في عملية تفسير النسب المالية ورأس المال وإصدار حكم حولها من قبل الإدارة، والمراجعين الخارجيين ومشرفي البنوك عبر البلدان. وتختلف المناهج بين الدول أيضاً فيما يتعلق بما إذا كان يجب أخذ الضمانات في الاعتبار وكيفية ذلك عند تصنيف القروض وتحديد المخصصات المناسبة. لا تعترف جميع الأطر التنظيمية بنفس أشكال الضمان، ولا يوجد إجماع على معايير تقييم الأصول المرهونة، على سبيل المثال، حسب قابليتها للتسويق. كل هذه العناصر تجعل من الصعب مقارنة قواعد البلدان بشأن تصنيف القروض ومخصصاتها.

على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أصدر معايير بشأن الأصول والتقييم والإفصاح، لم تقدم بعد إرشادات مفصلة حول مخصصات القروض. ونتيجة لذلك، لا يزال لدى الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية قروضا مختلفة الأطر التنظيمية لتوفير الخسائر. كما تتولي لجنة بازل إهتماماً متزايداً لقضايا المحاسبة والمراجعة، حيث أصدرت اللجنة ورقة "الممارسات السليمة لحساب القروض والإفصاح" (يوليو 1999). التي توفر إرشادات مهمة حول محاسبة القروض، ومحاسبة خسائر الائتمان وبما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي 39، "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". في ذلك الوقت والذي تم استبداله لاحقاً بالمعيار 9.

ويتضح من كل ما سبق غياب النماذج الواضحة حول تصنيف البنوك للقروض لديها. حيث تتشابه البنوك فيما بينها ظاهرياً ولكن قد تختلف بشكل كبير ضمناً. وقد تنبتهت المعايير المحاسبية لهذه المشكلة مبكراً وقدمت مجموعة من المعايير النازمة لعملية تصنيف هذه القروض والتي أدت الى تطوير المعايير 40 و 39 و 9 و 7.

ثانياً: المعايير الدولية النازمة للاعتراف بالديون:

معيار 39:

يمكن ارجاع تاريخ معيار المحاسبة الدولية AIS39 الى العام 1998 من خلال AISC، تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي 39 من قبل AISC في عام 2001، حيث يقوم المعيار بإجراء بعض التغييرات على المعيار 25، الذي صدر عام 1986 والذي يخص محاسبة الاستثمار. أصدر المجلس نسخة منقحة من معيار المحاسبة الدولي 39 في أواخر عام 2003، وتمت الموافقة عليه في عام 2005 للسنة الأولى من تطبيقه على إفصاحات التقارير المالية. خضع المعيار لاحقاً لسلسلة من التحديات المتتالية، وبلغت ذروتها في قرار استبداله بالكامل بالمعيار الدولي 9 لإعداد التقارير المالية IFRS9.

في السنوات الأخيرة، أخذت الهيئات التي تصدر المعايير الدولية للإبلاغ المالي مسألة المعالجة المحاسبية على محمل الجد. وذلك من خلال دمجها في معيار شامل من خلال فحص جميع جوانب الاعتراف والقياس والإستبعاد والعرض والإفصاح من هذه الأدوات المالية، حيث يعالج معيار المحاسبة الدولي 39 معظم القضايا المتعلقة بالإعتراف والقياس والإستبعاد، والتي تم وصفها في اعتبارها إلزامية في معايير المحاسبة الدولية في عام 2001، وتم تطبيقه عدة مرات منذ ذلك الوقت. وبالنسبة للأزمة العالمية لعام 2008،

اعتبرت المعالجة الواردة في المعيار غير مناسبة لأنها لم تقدم وتوضح عن جميع آثار محاسبة القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المحتفظ بها في المنشأة (حسونة، 2017).

الغرض من هذا المعيار هو تحديد آليات الإعراف والقياس المطلوبة للموجودات والمطلوبات المالية وبعض العقود المختصة ببيع وشراء البنود المالية. يتم الإعراف بالأدوات المالية مبدئياً عندما تصبح المؤسسة طرفاً في عقد يحتوي على هذه الأدوات ويتم تصنيفها في مجموعة من الفئات بناءً على نوع تلك الأدوات المالية، يتم بعد ذلك تحديد طريقة القياس لهذه الأدوات المالية وعادة تكون على أساس تكلفة الإهلاك أو القيمة العادلة. يحتوي المعيار أيضاً على بعض القواعد الخاصة عند وجود الأدوات المرافقة للمشتقات والتحوطات المالية.

ظهرت بعد الأزمة العالمية عدة من نقاط الضعف فيما يخص تطبيق القيمة العادلة على الإلتزامات المالية والتي تبين منها مدى الروابط الكبيرة بين الإقتصاد الكلي والأسواق المالية، كما وبيئت أن للمعايير المحاسبية مستوى عالي وخاصة في المعالجة المحاسبية للأدوات المالية كما أظهرت أن البنوك والمؤسسات بحاجة الى تقديم معلومات دقيقة لتساعد في توضيح العلاقة بين المخاطر الناتجة عن المعاملات المرتبطة بالأدوات المالية. نتيجة لذلك، تم اصدار المعيار المحاسبي 9 لإعداد التقارير المالية الذي يتعامل مع جميع الأدوات والتسهيلات المالية، حيث أصبح الزامي تطبيقه من تاريخ 1 يناير 2018 (حسونة، 2017).

ظهرت العديد من الانتقادات على هذا المعيار حيث تبين من (Walton, 2004) إعتراض البنوك الأوروبية على هذا المعيار بسبب استخدام القيمة العادلة في الإعراف بالأدوات المالية في قائمة الميزانية العمومية وعدم انعكاس مخرجات التحوط ضمن الإجراءات المحاسبية. كما واستنتج أن البنوك اعترضت على إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع والاحتفاظ بها لغايات الإتجار بالقيم العادلة لأنها ستخضع لتقلبات السوق قصيرة الأجل وذلك سيؤدي الى الإضرار بالسوق الأوروبي.

كما وأشار (Escaffre and Ramdon, 2007) بأن نسبة كبيرة من الشركات الفرنسية وصلت الى 69% قد تضررت من تطبيق هذا المعيار. حيث لوحظ أن المعيار يعاني من نقص في الإجراءات التقنية والتطبيقية والى قلة نجاحه في إعطاء نماذج جاهزة قابلة للتطبيق والى غياب المنهجيات المعلنة لتطبيقه.

ويرى الباحثان بأن الإعتراضات المبكرة للمعيار أدت الى لفت انتباه الهيئات التي تصدر معايير الإبلاغ المالي وبالتالي تم تطويره بطريقة تحسن من نتائجه لتفيد البنوك.

معيار 9:

بدأ تطبيق المعيار الدولي 9 بشكل رسمي في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر ابتداء من عام 2015، حيث يحدد المعيار 9 كيفية تصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود الغير مالية.

وقد تم تقسيم مشروع قانون المعيار 9 الى 3 جوانب والتي انتهت في يونيو 2014 الى ما يلي:

- 1- إنشاء نموذج جديد من أجل تصنيف وقياس الأصول المالية والإبقاء على نموذج تصنيف الإلتزامات المالية كما هو في المعيار 39.
- 2- إضافة النظرة المستقبلية على نموذج إطفاء الديون والذي ينطبق على جميع البنود القابلة للإطفاء.
- 3- نموذج جديد يعنى بالتحوط المحاسبي والتي ترتبط بممارسات إدارة المخاطر.

وتركز هذه الدراسة على الجانب المتعلق بإعتراف وإطفاء الأصول المالية (الديون) في البنوك الخليجية. حيث قام المعيار رقم 9 بتقديم نموذج موحد لجميع الأصول الخاضعة لعميات الإطفاء. وقد استثنى المعيار رقم 9 عمليات شراء الأصول الائتمانية منخفضة القيمة وبعض بنود أرصدة المدينين. ويطلب المعيار من المؤسسات القيام بالإعتراف بخسائر الإطفاء المترتبة على الأصول المالية في لحظة التعرف عليها وهو ما يختلف عن متطلبات المعيار 39 والتي يعترف بالخسائر بعد تحققها.

ولتحقيق القياس المطلوب للمعيار 9، تقوم البنوك بتقسيم الديون على 3 مراحل والتي تندرج ضمن النموذج الموضوع (ECL) وبناءً على المخاطر المحيطة بها وعلى الشكل التالي:

- 1- المرحلة الأولى : حيث تحافظ الديون في هذه المرحلة على مستوى مخاطر غير مرتفع ولم تتغير بشكل كبير منذ لحظة الإقرار بها. ويطلب من البنوك الإقرار بمخصصات الخسائر لهذه الديون خلال 12 شهراً والإقرار بالدخل المتأتي من الفوائد ضمن نظام مجمع حيث يتم قياس هذا الدخل بقيمته المجمعة قبل تعديل قيم مخصصات خسائر الديون.
- 2- المرحلة الثانية : حيث ترتفع مخاطر الديون بشكل كبير عبر الزمن منذ لحظة الإقرار بها. ويتم نقل هذه الديون من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية نتيجة هذا الإرتفاع بالمخاطر ويتوجب على البنك القيام بالإقرار بمخصصات خسائر الديون بناءً على عمر الدين كاملاً والإبقاء على عملية الإقرار بإيرادات الفوائد كما هي في المرحلة الأولى.
- 3- المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي يتم فيها إطفاء الأصل المالي والإقرار به كخسائر. وهي النقطة التي تتلاقى مع ما يتطلبه المعيار 39، ويبقى البنك ضمن هذه المرحلة على عملية الإقرار بمخصصات خسائر الديون كما هي في المرحلة الثانية مع الإقرار بإيرادات الفائدة بشكل مجمع ناقصاً بمخصصات خسائر الديون.

مؤشر الديون غير العاملة

تعد نسب الديون غير العاملة مؤشراً رئيسياً يدل على نجاح البنوك في وضع سياسة داخلية قادرة على إبقاء هذه النسب ضمن حدود معقولة بحيث لا تعطل العمليات التشغيلية في البنوك من جهة وتضمن استمرار نشاطها الإقراضي المنافس مع البنوك الأخرى. وتشعر سياسات البنوك من خلال مجالس الإدارة والحاكمة في البنوك بحيث تضمن مستويات خطورة معقولة. حيث وجدت (Lestari 2018) علاقة ذات أهمية كبيرة بين السياسات الداخلية للبنوك حول تقبل المخاطر ونسب الديون غير العاملة لديها. وأشار الباحثان بأن هذه السياسات مرتبطة مع هيكلية الحاكمة في البنوك والتي تحدد توجهات البنك نحو الإقراض الفاعل من عدمه. بمعنى أنه كلما كان هناك جنوح نحو المخاطر العالية يقوم البنك بتخفيف سياسات الإقراض وهو ما يؤدي الى إرتفاع في نسب الديون غير العاملة.

وبالإضافة الى ذلك، وجد (Irawati et al. 2019) من خلال دراسته لـ 30 بنكاً اندونيسياً قاموا بتطبيق ممارسات الحاكمة الجيدة بأن نسب الديون غير العاملة لا تقضي الى ضعف في الأداء أو تؤثر على نسب كفاية رأس المال نتيجة إدارة سياساتها الداخلية للقروض بشكل جيد. وقد ذهب (Lee et al. 2022) الى القول بأن نسب الديون غير العاملة هو مؤشر رئيسي على نجاعة دور مجلس الحاكمة في البنوك ونجاح إدارتها. وهو أيضاً ما توصلوا له (Khatun & Ghosh 2019) لدى دراستهم للبنوك البنغلادشية والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة قوية بين مستويات الديون غير العاملة مع فعالية سياسات البنك الداخلي المنشأة من قبل مجالس الإدارة.

وبالتالي يتبين للباحثان بأن السياسات الداخلية في البنوك تلعب دوراً مهماً في تحديد نسب الديون غير العاملة. حيث إن تقبل الإدارة للمخاطر ومدى جودة فريق الإدارة في البنك وممارساتهم يؤدي الى تشكل سياسات داخلية لدى البنوك والتي تعد مؤشراً هاماً لهذه النسب.

مؤشر الديون المشطوبة:

تعد الديون المشطوبة مصطلحاً محاسبياً يعكس الإقرار الرسمي في البيانات المالية للبنك بأن الأصول التي يملكها المقترض لا تملك أية قيمة. وبالتالي يتم شطب القروض في البنك من خلال مخصصات خسائر الديون ونسبة 100 في المائة بحيث لا يرى البنك وجود أي احتمال واقعي للتحصيل. ويتم نقل هذه القروض إلى السجلات خارج الميزانية العمومية للبنك (IFRS 9. Article 5.4.4).

ولا تحد عملية الشطب لهذه الديون البنك من فرض أو بيع أو تحويل الإئتمان إلى كيان آخر ولا تعني أيضاً تنازل البنك عن هذا القرض حيث يبقى المقترض مدينًا للبنك بقيمة القرض. ومع ذلك، يقوم البنك بإلغاء الإقرار بهذا الأصل من خلال بياناته المالية

بسبب تعذر تحصيلها. وفي حال قيام المتعثر بإستئناف السداد أو بيع القرض الى جهة يتم إسترداد المبلغ مباشرة في حساب الأرباح والخسائر.

وتجدر الإشارة الى عدم وجود توقيت محدد لإجراءات الشطب ضمن المعايير المحاسبية، حيث يقوم المشرع في الدولة بفرض المتطلبات التنظيمية أو قيام هذه الجهات بالإشراف على تقديرات الشطب وذلك بناءً على محددات تم وضعها بشكل مسبق مثل عدد أيام تجاوز الإستحقاق، حيث وجد الباحثان بأن فترة 90 يوماً من عدم السداد هي أولى مراحل تحول الدين من دين منتظم الى دين غير منتظم في الاسواق الخليجية (أبو العدوس، 2022).

وتوفر سياسة شطب الديون المتعثرة العديد من الفوائد للبنوك والنظام المالي وذلك من خلال حل القروض المتعثرة والتي تمكن البنوك التركيز على الأعمال الأساسية. ومن جهة أخرى، يؤدي شطب الديون في البنوك الى إنخفاض نسب الديون المتعثرة في البنوك نتيجة تصفية الأصول مع الإبقاء على مساحة إحتمال منخفضة من أجل إسترداد جزء منها. حيث وجد (Bauze 2019) بأن فض النزاعات المتعلقة بالديون المتعثرة وشطبها بشكل سريع يؤدي الى خفض في نسب القروض المتعثرة في البلدان التي تسارع في معالجة هذه الحالات. وبناءً على ما سبق، يتبين شكل العلاقة التي تربط الديون غير العاملة مع الديون المشطوبة. حيث الزيادة في عمليات شطب الديون محاسبياً يؤدي الى التقليل من نسب الديون غير العاملة على المدى القريب وطويل الأجل نتيجة إتباع سياسات قائمة على حل النزاعات المالية عن طريق منظومة التشريعات في الدول التي تقوم بمعالجة هذه الظواهر بشكل سريع.

وقد لوحظ من خلال الدراسات السابقة بأن أثر الديون المشطوبة يكون محدوداً أو غائباً على الأداء المالي في البنوك. حيث وجدت دراسات مثل (Nalunkuuma 2020) غياب للأثر السلبي للديون المشطوبة على البيانات المالية شريطة أن تكون عملية تسجيل المخصصات لخسائر الديون في تلك البنوك قائمة على أسس جيدة وأن يتم تسجيل هذه الخسائر ضمن حسابات الأرباح والخسائر في القوائم المالية. وبالتالي يمكن إستنتاج وجود علاقة وثيقة بين آلية وضع المخصصات لخسائر الديون مع مقدار الديون المشطوبة والتي تعكس جودة إدارة البنك للديون غير العاملة.

أخيراً، إن الإدارة الجيدة لعملية شطب الديون تؤدي الى انخفاض في نسب الديون غير العاملة والتي تنعكس إيجاباً على التصنيف الائتماني للمخاطر في البنوك بشكل خاص والنظام المالي في الدول بشكل عام (Al-Qudah et al., 2020).

وقد أشارت العديد من التقارير الى غياب الرغبة لدى العديد من البنوك والمشرعين في الدول الى اللجوء الى شطب الديون نتيجة إعتقادهم بسلبية أثرها وخوفاً من تصنيفهم الائتماني (Ahmed et al., 2014). حيث يسود عدد من الإعتقادات التي تؤمن بأن شطب القرض ينتج عنه أثار سلبية مثل تخلي البنك عن المطالبات والحقوق الواجبة على المقترض وهو ما يتناقض مع الموقف القانوني المحكوم بمدة زمنية تكون طويلة غالباً قبل سقوط حق الإنفاذ. كما تساهم المعوقات القضائية والضريبية في منع البنوك من شطب الأصول المتعثرة بالكامل نتيجة بعض القواعد الضريبية الغامضة أو الإجراءات التقييدية التي تحول أمام عملية شطب القروض المتعثرة.

أخيراً، يرى الباحثان بأن الشطب الفعال في حالة خسارة القرض ضمن منظومة تشريعية ويسمح بالإعتراف بالخسارة في الوقت المناسب قد يؤدي بنتائج إيجابية ويشجع من عملية تسوية الديون غير العاملة وهو ما يعكس إيجاباً على النظام المالي بشكل عام. وهذا ما يفسر تنوع إتجاه العلاقة بين شطب الديون والأداء المالي في البنوك.

مؤشر مخصصات خسائر الديون:

توجد العديد من العوامل التي يتم وضعها بالحسبان من أجل تقدير قيمة مخصصات خسائر الديون وهي غالباً ما يكون تأثيرها مشابهاً في جميع البنوك. وبالرغم من ذلك، قد تحمل بعض العوامل أثراً أكبر على بنوك معينة من غيرها تبعاً لطبيعة نشاطها. على سبيل المثال: البنوك التي تركز في نشاطها على البطاقات الائتمانية تتأثر ببعض العوامل بشكل أكبر من البنوك التي تعتمد على

التمويل الإقراضي للإسكان والعكس صحيح. وبشكل عام تشترك البنوك عند تقدير مخصصات خسائر الديون بالمرتكزات والعوامل التالية لبناء التوثيق:

أولاً: عوامل بيئة الأعمال حيث تنشط الأعمال ضمن منظومة إقتصادية داخلية يكون أداء السوق فيها متقارباً. وهو ما يعطي مؤشراً حول خطورة إنكشاف أرصدة هذه الأعمال. وبالتالي وضع مخصصات خسائر الديون ضمن أرقام تعكس هذا الواقع وبما يتناسب مع مقدار المخاطر التي تواجهها هذه الأعمال ضمن المنظومة الإقتصادية.

ثانياً: عوامل الإقتصاد الكلي، وهو أحد أهم مرتكزات نموذج تقدير الخسائر للمعيار 9، حيث تعتمد البنوك هنا على مؤشرات تاريخية وتوقعات مستقبلية للنمو الإقتصادي والنتائج الإجمالية المحلي لرسم نظرة مستقبلية حول مقدار الخسائر المتوقعة والتي يتم من خلالها تقدير مخصصات خسائر الديون.

ثالثاً: الضرائب والمنظومة التشريعية، حيث تحتكم البنوك الى مجموعة من التشريعات التنظيمية والتي قد تتيح إمتيازات ضريبية نتيجة رفع المخصصات. حيث انتهجت المانيا هذا النهج في ثمانينيات القرن الماضي وهو ما أدى الى إرتفاع كبير في هذه المخصصات مقابل تقليل مخاطر إنكشاف أو إفلاس البنوك الألمانية. كما وعزى بعض الباحثين الى إمكانية إستغلال مرونة التشريعات في وضع المخصصات من أجل ممارسة الضغوطات على الحكومة لإجراء تعديلات معينة في القوانين كما حدث في نيجيريا بعد الأزمة المالية العالمية (Bolarinwa et al., 2021)

رابعاً: تقديرات السوق، حيث تعنى البنوك كثير بالتصنيفات الصادرة عن المؤسسات الدولية والمحلية من أجل الوقوف على واقع الجهة المقترضة والتغيرات التي قد تطرأ عليها عبر الزمن من أجل تعديل قيم المخصصات دورياً وذلك بناءً على مقتضيات تنفيذ متطلبات المعيار 9.

خامساً: تغيير في طريقة قياس المخاطر، حيث تتطور إجراءات قياس المخاطر طبيعياً مع تغير وسائل القياس وتطورات السوق والإقتصاد. وكانت عملية قياس مخاطر الديون عشوائية وتخلو من التنظيم قبل صدور المعيار 39 والذي ساهم في تحديد مرونة القياس لمخاطر خسائر الديون، وقد تلاها نموذج مخصصات خسائر الديون ضمن المعيار 9 كأحدث طريقة لتقدير خسائر الديون. وبغض النظر عن النموذج المستخدم فإن هامش المرونة بطريقة وضع هذه التقديرات يختلف بين البنوك خارجياً وبخضع لتغيرات داخلية ضمن سياسة البنوك. ويحتم أي تغيير ناتج عن العوامل المذكورة سابقاً الى إحداث تغيير في قيم المخصصات المقدرة والتي قد يكون جوهرياً بناءً على حدة التغيرات. على سبيل المثال، يلزم المعيار 9 النظر في العوامل الكلية للإقتصاد عن تقدير خسائر الديون دون تحديد ماهية هذه العوامل أو المدة الزمنية لوضع التقدير، فإذا قام أحد البنوك بإعتماد فترة التغيرات خلال 5 سنوات لقياس أثر الناتج المحلي على نسب التعثر ثم قام لاحقاً بإعتماد التغيرات لسنتين سينتج عن ذلك إختلاف في نسب المخصصات للخسائر المتوقعة.

سادساً: المنافسة وإستراتيجية البنك، حيث يركز البنك على نموذج أعمال قائم على تحقيق الربح وتعظيم ثروة المساهمين، وينتج عن ذلك الدخول في منافسة مباشرة مع البنوك الأخرى العاملة من خلال التسهيلات البنكية للعملاء والدخول في سياسات إقراض أكثر تساهلاً من المنافسين مما يؤدي الى إنخفاض في جودة الديون وإرتفاعا في نسب المخصصات. كما وتحكم إستراتيجية البنك سياسات الإقراض والتي قد تكون منفتحة على المخاطر أكثر من غيرها في البنوك الأخرى بهدف الحصول على حصة أكبر من السوق.

وقد أتاح المعيار الدولي رقم 9 والذي أصبح نافذاً منذ تاريخ 2018 البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتنظيم الإعتراف بمخصصات الديون غير العاملة من خلال نموذج خسائر الديون المتوقعة. ويتم من خلال هذا النموذج تصنيف مجموعة من مؤشرات الأداء التي يتوقع البنك من خلالها تأثر نسبة سداد الديون. ثم يتم قياس جودة الديون وتقسيمها على 3 مراحل والتي تعكس كل مرحلة داخل هذا النموذج نسبة مخاطر الإقراض. ويتم بشكل دوري إعادة توزيع هذه الديون ضمن المراحل الثلاثة بناءً على تقديرات دورية وعكسها في القوائم المالية إما على شكل مخصصات لخسائر الديون أو شطبها تماماً إذا أثبت عليها عدم القدرة على السداد.

ويمكن الإستنتاج بأن المرونة الممنوحة للبنوك في عملية تقدير مخصصات خسائر الديون قد تلعب دوراً مهماً في تحديد الأداء المالي للبنوك. حيث ساهم المعيار الدولي رقم 9 في تحديد آليات تقدير هذه المخصصات ضمن نموذج موحد دون إقرار طريقة موحدة للقياس. وهذا يؤدي الى وجود تنوع في جودة تقدير المخصصات ومخرجاته ذات التأثير المباشر على الأداء.

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية

تم اختيار عينة الدراسة من خلال الاعتماد على دراسة (Farooq et al., 2019) والتي قامت باستهداف نفس عينة الدراسة من أجل الوقوف على اكتمال البيانات في البنوك. حيث قام الباحثان باستخلاص البنوك الخليجية التي توفرت لديها البيانات بشكل مكتمل من خلال افصاحاتها، وقام الباحثان بإجراء مسح شامل للأسواق الخليجية من خلال مواقع التداول لدول الخليج للتأكد من اكتمال البيانات والقيام باستثناء البنوك التي انشأت لغايات خاصة، البنوك التي خرجت خلال فترة الدراسة، عمليات الدمج بين البنوك وتلك التي توقفت نتيجة وجود مخالفات أو أوقفت عن العمل. وبالتالي تكونت عينة الدراسة من (53) بنكاً للفترة الزمنية بين 2012 و2020 وهو ما يشكل مجموعه 477 مشاهدة قابلة للتحليل الاحصائي وهو ما يشكل (53) من مجتمع الدراسة موزعة على النحو التالي: المملكة العربية السعودية (10) بنوك، الامارات العربية المتحدة (10) بنوك، البحرين (10) بنوك، الكويت (10) بنوك، عمان (6) بنوك وقطر (7) بنوك. ويقدم الجدول رقم (1) وصفاً إحصائياً (descriptive summary) لخصائص عينة الدراسة وتوزيعهم حسب المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة.

جدول رقم (1) ملخص البيانات الوصفية لعينات الدراسة

المتغيرات	مشاهدة	الوسط	الانحراف المعياري	الدنيا	العليا	الوسيط	الانحدار	التفرطح
السنة	477	2016	2.585	2012	2020	2016	0	1.77
البلد	477	3.453	1.778	1	6	4	.047	1.648
المجموعة	477	27	15.313	1	53	27	0	1.799
الحجم	477	16.447	2.31	9.782	20.748	16.858	-.620	3.157
العائد على الأصول	477	.014	.014	-.043	.225	.015	7.194	120.94
العائد على حقوق الملكية	477	.1	.066	-.224	.316	.105	-1.047	6.336
المخصصات	477	.043	.035	0	.288	.036	2.438	13.483
الديون المشطوبة	477	.01	.014	0	.163	.004	3.929	31.716
الديون غير العاملة	477	.036	.039	0	.416	.025	4.239	34.477
رأس المال الأول	477	.2	.07	.08	.63	.181	2.683	11.189
نسبة الاناث	477	.205	.404	0	1	0	1.458	3.125

جدول رقم (2): فحص درجة الارتباط بمعامل بيرسون للعلاقة الخطية

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
(1) Year	1.000										
(2) Country	0.000	1.000									
(3) Group	0.000	0.984*	1.000								
(4) Size	0.082	-0.100	-0.131*	1.000							

(5) Roa	-0.186*	-0.029	-0.031	0.302*	1.000					
(6) Roe	-0.230*	-0.123*	-0.140*	0.441*	0.635*	1.000				
(7) Prov	0.081	0.012	0.018	-0.210*	-0.230*	-0.291*	1.000			
(8) Write	0.094	0.148*	0.143*	-0.145*	-0.217*	-0.294*	0.284*	1.000		
(9) Nonper	-0.073	0.046	0.052	-0.198*	-0.208*	-0.296*	0.426*	0.205*	1.000	
(10) Fe	0.032	-0.051	-0.062	-0.259*	-0.152*	-0.151*	0.216*	0.183*	0.189*	1.000
(11) CET1	-0.049	0.029	0.069	-0.298*	-0.074	-0.274*	0.378*	0.192*	0.188*	0.160*

يظهر الجدول رقم (2) نتائج معامل بيرسون للارتباط والذي يقيس معامل درجة الارتباط الخطي بين متغيرين اثنين. حيث يقيس هذا الفحص الارتباط الخطي بين معامليين من خلال قياس نسب التغير الناتج عن فحص الانحراف المعياري لمجموعة البيانات للمتغيرين. وتدل نتيجة الصفر على استقلالية تامة للمتغيرين وتدل نتيجة -1 أو 1 على ارتباط أو تباين مثالي بينهم. وأشارت دراسة (Denis, 2001) الى جواز القياس عند وجود ارتباط أقل من 80%. بينما أشارت بعض الدراسات الحديثة الى عدم وجوب تجاوز نسب الارتباط 50% (Gogtay and Thatte, 2017). وتظهر نتائج الجدول (2) وجود ارتباطات ضعيفة الى متوسطة بين العوامل المستقلة والضابطة للدراسة وهو ما يعزز من قدرة النموذج على تفسير الأثر دون وجود خلل ناتج عن الارتباط بين متغيرين. حيث يعتبر الارتباط الذي يقل عن 29% ضعيفا بينما يعد الارتباط الواقع بين 30% الى 49% متوسطا. ويستنتى من هذا الاستنتاج العلاقة القوية والطبيعية بين العائد على الأصول والعائد على رأس المال، حيث اشارت النتائج الى وجود علاقة طردية ذات تأثير احصائي عند 10% وبنسبة ارتباط 635% بين العاملين وهو ما يستوجب اجراء تصحيحي لدى القياس الاحصائي لتجنب تبعات هذا الارتباط في حالة وجودهم داخل نفس نموذج القياس. ولا يستوجب وجود هذا الارتباط اي معالجة احصائية في الدراسة وذلك بسبب أن كلا العاملين يعتبران متغيرات تابعة تقاس فرديا داخل كل نموذج احصائي.

جدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة.

العامل	ROA	ROE	SIZE	PROV	WRITE
p-value	0.000***	0.041**	0.000***	0.000***	0.000***

يعد اختبار جذر الوحدة مهما جدا لقياس النماذج التي تعتمد على السلاسل الزمنية حيث يقوم هذا الاختبار بقياس ثبات المتغيرات عبر الزمن من خلال اشتقاق معامل التباطؤ الزمني للمتغير الواحد عبر الزمن. حيث تم ابتكار عدد كبير من الاختبارات والتي تشترك غالبيتها بتوظيف النتيجة للفترة الزمنية السابقة وايجاد جذر الوحدة بينها وبين النتيجة الحالية عبر الزمن. ويعد اختبار Fisher-type unit-root test أحد أكثر هذه الاختبارات شيوعا والتي تنص فرضيته الصفرية على وجود جذر للوحدة للمعامل المفرد وهو ما ينتج عنه عدم ثبات للمتغير المراد قياسه. حيث أن عدم ثبات جذر الوحدة عبر الزمن يؤدي الى اضعاف دالة الاختبار الاحصائية داخل نماذج قياس السلاسل الزمنية. ويظهر الجدول رقم (3) ثباتا في جميع متغيرات الدراسة وهو ما يؤهل هذه المتغيرات لإجراء اختبارات التي تعتمد على البيانات المقطعية بكفاءة معقولة.

نتائج قياس الفرضيات:

أولاً: أثر الديون غير العاملة على العائد على الأصول

جدول رقم (4): نتائج النموذج الثابت للحزم الزمنية المقطعية لمتغيرات الدراسة

Roa	Coef.	Robust St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Prov	-.064	.025	-2.58	.013	-.113	-.014	**
Write	-.173	.055	-3.16	.003	-.282	-.063	***
Nonper	-.013	.016	-0.82	.413	-.045	.019	
Fe	-.004	.002	-2.14	.037	-.008	0	**
CET1	-.024	.091	-0.27	.789	-.207	.158	
Size	-.007	.003	-2.40	.02	-.013	-.001	**
Constant	.133	.047	2.83	.007	.039	.228	***
Mean dependent var		0.014		SD dependent var		0.014	
R-squared		0.081		Number of obs		477	
F-test		3.527		Prob > F		0.008	
Akaike crit. (AIC)		-2952.303		Bayesian crit. (BIC)		-2927.298	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

ويظهر الجدول (4) نتائج النموذج الثابت للحزم الزمنية المقطعية لمتغيرات الدراسة. حيث اشارت النتائج الى وجود تأثير سلبي لمخصصات خسائر الديون على العائد على الاصول كمؤشر للأداء المالي ولكن دون وجود أهمية احصائية لهذه النتيجة. وقد أظهر التحليل بأن تأثير الديون غير العاملة سلبي على العائد على الاصول ولكن دون وجود أهمية احصائية لهذه النتيجة. وبالمقابل، أظهرت الديون المشطوبة تأثيراً سلبياً وذو دلالة احصائية عند مستوى 1% وبمعامل تأثير (-17.6%) وهو ما يظهر أثراً سلبياً كبيراً على الارباح.

وقد أظهرت المتغيرات الضابطة نسقاً سلبياً مشابهاً على العائد على الاصول. حيث جاءت نتائج نسب حقوق الملكية سلبية ولكن بدون وجود أهمية احصائية، وجاء الشطر الاول من رأس المال بأثر سلبي على العائد على الاصول وبأهمية احصائية عند مستوى 10% وبمعامل تأثير قليل جداً عند 2%.

وجاء حجم البنك بتأثير سلبي على العائد على الاصول عند مستوى دلالة 1% وبمعامل تأثير يقل عن 1% وهو ما يشير الى البنوك الخليجية الاصغر تتفوق في العائد على الاصول عن تلك التي تكبرها حجماً. أخيراً، وجدت الدراسة بأن وجود العنصر النسائي داخل مجلس الادارة يؤثر سلباً على الأداء تأثيراً ذو أهمية احصائية عند مستوى 5% وبمعامل تأثير منخفض عند 0.05%.

أما النموذج الكلي (المجمع)، فقد أظهرت النتائج ملائمة النموذج العام للدراسة وبأن اختبار فرضية العدم المشترك والقائلة بأن جميع معاملات الانحدار هي صفر. ($F < \text{prob} = 0$). بينما تشير نتيجة (within R2) الى 8.5% وهو ما يدل على تفسير ضعيف للعوامل الموجودة للنموذج لمجموع العوامل التي تؤثر على العائد على رأس المال.

ثانياً: أثر الديون غير العاملة على العائد على رأس المال:

جدول رقم (5): نتائج النموذج الثابت للحزم الزمنية المقطعية للمتغيرات المستقلة في الدراسة.

Roe	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Prov	-.398	.194	-2.05	.046	-.787	-.008	**
Write	-.837	.209	-4.01	0	-1.255	-.418	***
nonper	-.102	.091	-1.13	.265	-.284	.08	
Fe	-.017	.012	-1.40	.168	-.042	.008	
Equ	-.453	.366	-1.24	.221	-1.187	.281	
Size	-.026	.019	-1.39	.17	-.063	.011	
Constant	.571	.313	1.83	.074	-.057	1.199	*
Mean dependent var		0.100		SD dependent var		0.066	
R-squared		0.113		Number of obs		477	
F-test		4.099		Prob > F		0.003	
Akaike crit. (AIC)		-1615.864		Bayesian crit. (BIC)		-1590.858	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

ويظهر الجدول (5) نتائج النموذج الثابت للحزم الزمنية المقطعية للمتغيرات المستقلة في الدراسة. حيث أشارت النتائج الى وجود تأثير سلبي لمخصصات خسائر الديون على العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي ولكن دون وجود أهمية احصائية لهذه النتيجة. وقد أظهر التحليل بأن تأثير الديون غير العاملة سلبي على العائد على الأصول وذو أهمية احصائية عند مستوى 5% وبمعامل تأثير مرتفع عند 30%. كما وأظهرت الديون المشطوبة تأثيرا سلبيا وذو دلالة احصائية عند مستوى 1% وبمعامل تأثير (-67.6%) وهو ما يظهر أثرا سلبيا كبيرا على الأرباح.

وقد أظهرت المتغيرات الضابطة نسقا سلبيا مشابهها على العائد على رأس المال. حيث جاءت نتائج نسب حقوق الملكية سلبية وذات أهمية احصائية عند مستوى 10% وبمعامل تأثير 19.9%، وجاء الشطر الاول من رأس المال بأثر سلبي على العائد على الأصول وبأهمية احصائية عند مستوى 1% وبمعامل تأثير قليل جدا عند 2%.

وجاء حجم البنك بتأثير سلبي على العائد على الأصول عند مستوى دلالة 1% وبمعامل تأثير يقل عن 4.5% وهو ما يشير الى البنوك الخليجية الأصغر تتفوق في العائد على رأس المال عن تلك التي تكبرها حجما. أخيرا، وجدت الدراسة بأن وجود العنصر النسائي داخل مجلس الإدارة يؤثر سلبيا على الأداء تأثيرا ذو أهمية احصائية عند مستوى 5% وبمعامل تأثير منخفض عند 3.5%. أما النموذج الكلي (المجمع)، فقد أظهرت النتائج ملائمة النموذج العام للدراسة وبأن اختبار فرضية العدم المشترك والقائلة بأن جميع معاملات الانحدار هي صفر. ($F < \text{prob} = 0$) بينما تشير نتيجة (R^2) الى 11.3% .

ولدى مقارنة نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في الأدبيات السابقة. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي واضح على الأداء المالي في البنوك الخليجية. وتبدو هذه النتيجة منطقية ومتناسقة مع الإعتقاد السائد. إلا أن بعض الدراسات السابقة وجدت بأن هذا التأثير يمكن أن يزول في حالة وجود إدارات مالية وتشريعات محلية قادرة على إمتصاص هذا التأثير. وهو ما وجدته (Kyeremeh 2017) الذي إستنتج بأن نوعية الديون المشطوبة تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي خاصة عند وجود خيارات تعامل مع هذه الخسائر مثل (إعادة بيعها، التسوية القضائية السريعة، شروط البنك المركزي) والتي قد تؤدي الى التخفيف من الأثر الضار للديون المشطوبة على البنوك. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع الفكر السائد بأن للديون المشطوبة أثرا سلبياً على أداء البنوك الخليجية وهو ما جاء في

دراسة (Kyeremeh 2017 ; Celestin 2019). وقد أظهر معامل التأثير للديون المشطوبة في نموذجي الدراسة تأثيراً كبيراً 17% و 81% للعائد على الأصول والعائد على رأس المال بالترتيب.

بينما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي واضح لمخصصات خسائر الديون على الأداء المالي في البنوك الخليجية. وتتسق هذه النتيجة مع ما جاء في الدراسات السابقة من حيث تأثير مخصصات خسائر الديون على العائد على الأصول. حيث جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة لأغلب ما توصل إليه الباحثون السابقون مثل (Alhadab & Alsahawneh, 2016 ; Ahmad et al., 2014; Ponce, 2012).

ولم يكن الإجماع عاماً فيما يتعلق بأثر مخصصات خسائر الديون على العائد على رأس المال. فقد وجد (Alhadab & Alsahawneh 2016) غياب العلاقة بين مخصصات خسائر الديون والعائد على رأس المال في الأردن. وهو ما توصل إليه أيضاً (Ahmad et al. 2014) لدى دراسته البنوك الباكستانية. ويمكن ملاحظة أن هذه النتائج جاءت قبل الفترة التي شملت تطبيق المعيار 9 وهو ما يعد مؤشراً على المخرجات التي أحدثها تطبيق هذا المعيار. حيث جاءت نتائج العلاقة جميعها سلبية مع العائد على رأس المال للدراسات الحديثة والتي شملت الفترة التي طبق بها المعيار (9) مثل (Gaffney & Seitz et al. 2018 ; Le Quang, 2018 ; Novotny – Farkas, 2016 McCann, 2018)

وقد أظهر معامل التأثير لمخصصات خسائر الديون في نموذجي الدراسة تأثيراً متوازناً 64% و 40% بين العائد على الأصول والعائد على رأس المال بالترتيب. وهو ما سيتم عكسه على توصيات الدراسة بضرورة تبني سياسات داخلية وأخرى على المستوى المحلي لتخفيف أثر هذه الديون.

اخيراً، أظهرت نتائج الدراسة عدم أثر واضح للديون غير العاملة على الأداء المالي في البنوك الخليجية. وقد جاءت نتائج الدراسة مختلفة عما جاء في الدراسات السابقة، حيث وجدت العديد من الدراسات السابقة علاقة سلبية بين الديون غير العاملة والأداء المالي للبنوك. بينما افترضت دراسات أخرى مثل (أبو العدوس, 2022) و (Ozili, 2019) وجود علاقات ديناميكية يتغير فيها تأثير الديون غير العاملة بحسب الظروف المحيطة. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر واضح بين الديون غير العاملة والأداء المالي في البنوك الخليجية بالرغم من سلبية هذا التأثير. وهو ما اتفق مع دراسة (Ashebmī et al., 2020; Makri et al., 2014) والتي شملت إحداها البنوك السعودية وأخرى بعض البنوك الأوروبية. ويمكن تفسير عدم ارتباط الديون غير العاملة مع مؤشرات الأداء المالي إلى غياب سياسات فعالة قادرة على إنقراط وإدارة تأثير مخاطر الديون بشكل مناسب.

المبحث الرابع: النتائج والمناقشة

أولاً: الخلاصة:

شمل هذا المبحث تحليل وفحص نموذجي الدراسة من خلال الفرضية العدمية الرئيسية القائلة " بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة بعناصرها الثلاثة (الديون غير العاملة، الديون المشطوبة، مخصصات خسائر الديون) على أداء البنوك الخليجية". حيث قاس النموذج الأول هذه الفرضية من خلال توظيف مؤشر العائد على الأصول للدلالة على الأداء المالي، بينما قاس النموذج الثاني ذات الفرضية ولكن من خلال توظيف مؤشر العائد على رأس المال للدلالة على الاداء المالي للبنوك وذلك عن الفترة الواقعة بين الاعوام 2012 الى 2020.

وجاءت النتائج لتدل على وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لعاملي الديون المشطوبة ومخصصات خسائر الديون على الأداء المالي للبنوك الخليجية. بينما لم تبين نتائج قياس نسب الديون غير العاملة وجود أثر ذو دلالة إحصائية على الاداء المالي. وتم تأطير هذه النتائج ضمن الأدبيات السابقة ومن أجل محاولة تفسيرها وبناء الاستنتاجات حولها.

جدول رقم (6): ملخص لنتائج قياس أثر هيكل الديون على الأداء المالي

النتيجة	العائد على الأصول	العائد على رأس المال	المتغير
تأثير سلبي على الأداء	مرفوضة	مرفوضة	مخصص خسائر الديون
تأثير سلبي على الأداء	مرفوضة	مرفوضة	الديون المشطوبة
لا يوجد تأثير ذو أهمية إحصائية	مقبولة	مقبولة	الديون غير العاملة
لا يوجد تأثير ذو أهمية إحصائية	مقبولة	مقبولة	الاناث في مجلس الإدارة
لا يوجد تأثير ذو أهمية إحصائية	مقبولة	مقبولة	نسبة رأس المال
النتيجة غير حاسمة	مرفوضة	مقبولة	الحجم

و لم تبين النتائج الإحصائية وجود تأثير جوهري للديون غير العاملة كدالة على سياسات البنوك الداخلية على الأداء المالي للبنوك الخليجية خلال الفترة الزمنية 2012 الى 2020 . وأظهرت نتائج كلا النموذجين توجهها سلبيا مشتركا لتأثير نسب الديون غير العاملة على الأداء المالي للبنوك. حيث لم يكن هذا التأثير جوهريا على نسب العائد على الأصول أو على العائد على رأس المال. وأظهر الجدول (6) أثراً سلبياً كبيراً للديون المشطوبة على الأداء المالي في كلا النموذجين. وبالتالي يظهر من خلال ملخص النتائج بوجود ارتباط سلبي بين الديون غير العاملة والأداء المالي للبنوك بحيث لا يرتبط هذا الانخفاض بنسب مخصصات خسائر الديون بل بمقدار الديون التي شطبت بالفعل وهو ما قد يدل على فشل في تحديد دقيق لنسب هذه المخصصات أو على وجود سياسات تحصيل جيدة في البنوك الخليجية. وأظهر مؤشر مخصصات خسائر الديون تأثيراً سلبياً ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي في كلا النموذجين. حيث أظهرت النتائج تأثيراً كبيراً على العائد على رأس المال والعائد على الأصول.

وأظهرت نتائج المتغيرات الضابطة نسقا متشابها بين نموذجي التحليل الإحصائي. حيث ظهر تأثير سلبي طفيف وذو أهمية إحصائية لكل من رأس المال الأول وحجم البنك وعدد أعضاء النساء في مجلس الإدارة، وتم النقاط هذا الأثر لنسب رأس المال ضمن نموذج قياس العائد على رأس المال فقط.

ثانياً: النتائج:

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتي سيتم تلخيصها على شكل نقاط وفقاً للفرضيات التي تم قياسها.

- أظهرت نتائج الفرضية العدمية الرئيسية والتي تقترض عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة على الأداء في البنوك الخليجية النتائج التالية:

- رفضت الفرضية الفرعية الأولى القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة بعنصرين من أصل ثلاثة وهم (الديون المشطوبة، مخصصات خسائر الديون) على العائد على الأصول في البنوك الخليجية. بينما لم تظهر دلالة ذو أثر إحصائي على نسب الديون غير العاملة على الأداء المالي للبنوك. وجاء التأثير سلبياً لجميع العوامل على الأداء المالي للبنوك وفقاً لمؤشر العائد على الأصول.

- رفضت الفرضية الفرعية الثانية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الديون غير العاملة بعنصرين من أصل ثلاثة وهم (الديون المشطوبة، مخصصات خسائر الديون) على العائد على رأس المال في البنوك الخليجية. بينما لم تظهر دلالة ذو أثر إحصائي على نسب الديون غير العاملة على الأداء المالي للبنوك. وجاء التأثير سلبياً لجميع العوامل على الأداء المالي للبنوك وفقاً لمؤشر العائد على رأس المال.

وقد أظهر التحليل الإحصائي أيضاً بعض النتائج المثيرة للإهتمام والتي جاءت على النحو التالي:

- عدم وجود تأثير ذو أهمية إحصائية لوجود الإناث في مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على رأس المال وهو ما يضيف الى الجدل القائم حول أثر تمثيل النساء داخل مجالس الإدارة على الاداء المالي (Sinan et al., 2021).

- عدم وجود تأثير ذو أهمية إحصائية لنسبة رأس المال على أداء البنوك.
- لم تتضح العلاقة بين تأثير حجم البنك على الأداء بشكل كافٍ لتفسيرها لإختلاف النتائج حولها في نموذجي القياس.

ثالثاً: محددات الدراسة

قامت هذه الدراسة بالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة والتي تم من خلالها إستنتاج أهم المتغيرات التي قد تؤثر على العلاقات المراد قياسها. كما قامت الدراسة باستخدام العديد من التدابير الإحصائية والتي تهدف الى التعزيز من مصداقية وثبات أدوات القياس. وبالرغم مما ذكر، لا تخلو أي دراسة من بعض المحددات التي يستوجب ذكرها من أجل تقادي التعميم المطلق على النتائج. حيث استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات غير المباشرة لقياس بعض العوامل كالأداء المالي. كما إفتترضت الدراسة بأن نسب الديون غير العاملة هي المؤثر الرئيسي على النسب المالية المقاسة بالرغم من إتساع نطاق العوامل التي قد تؤثر على النتائج مثل عوامل الإقتصاد الكلي وكوفيد 19. لذلك، يستوجب قبل تعميم النتائج الأخذ بالإعتبار لهذه النقاط والعمل ضمن النموذج الإحصائي المعد.

رابعاً: التوصيات:

التوصيات الرئيسية بناءً على نتائج الدراسة:

بناءً على ما تم مناقشته، توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة المراقبة الحثيثة لنسب الديون غير العاملة داخل البنوك من خلال المراجعة الدورية لسياسات واستراتيجيات المخاطر لهذه البنوك.
2. مراعاة أثر الديون غير العاملة على أداء البنك، حيث إنَّ ارتفاعها أو انخفاضها يعد مؤشراً ذا حدين قد يتسبب في انخفاض أو ارتفاع العائد على الأصول لهذه البنوك، ومن ثمّ، يجب عمل تقييم دوري حول أثر هذه الديون على أداء البنك.
3. ضرورة إجراء تقييم التكلفة والمنفعة الناتجة من تعديل استراتيجيات المخاطر في البنوك، والتأني عند وضعها، حيث أن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 قد يأتي بتغييرات جذرية على نسب الديون غير العاملة.
4. تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك ورفع كفاءة الموارد البشرية.
5. تعزيز الرقابة من قبل البنوك المركزية في الخليج العربي على نسب الديون غير العاملة في البنوك، وذلك من خلال تعزيز التشريعات المرنة والقادرة على التجاوب مع التغيرات الاقتصادية المحيطة، خصوصاً عند وجود أزمات عالمية، أو ظروف استثنائية.
6. تبني سياسات داخلية وأخرى على المستوى المحلي لتخفيف اثر الديون المشطوبة.

وتأسيساً على ذلك يقدم الباحثان مجموعة من الاقتراحات البحثية المستقبلية التي قد تعزز من فهمنا لطبيعة أثر الديون غير العاملة على أداء البنوك، ومنها:

1. تقترح هذه الدراسة إضافة المزيد من العوامل والمؤشرات المرتبطة في الديون غير العاملة، وقياس أدائها على البنوك.
2. كما وتقترح هذه الدراسة دراسة المناهج الإدارية وشهية الإدارة اتجاه المخاطر (Risk Appetite)، وتأثيرها على نسب الديون غير العاملة، حيث من الممكن وجود منفعة حقيقية من عمليات تنظيم الديون غير العاملة.
3. أخيراً، تقترح الدراسة دراسة أثر الناتج الإجمالي ونسب البطالة على نسب الديون غير العاملة وإمكانية وجود تأثير العوامل الكلية للاقتصاد على هذه العلاقة.

المصادر والمراجع

- Abbadi, S., Abuaddous, M., & Alwashah, A. (2021). Impact of board gender diversity on the financial performance of the manufacturing and service companies listed on the Amman Stock Exchange. *Corporate Governance and Organizational Behavior Review*, 5(2), 8-16.
- Abuaddous, Murad. (2022). The Marginal and Direct Impact of Non-Working Debt in Saudi National Banks: A Comprehensive Analytical Study. *Diwan Journal*. 1 (3), 52-87
- Agarwal, P., Arora, D., Kashiramka, S., & Jain, P. K. (2021). the impact of non-performing assets on bank performance under Basel regime-empirical evidence from India. *Journal of Commerce & Accounting Research*, 10(3).
- Ahmad, F., Tahir, S. H., & Aziz, B. (2014). Impact of loan loss provision on bank profitability in Pakistan. *TIJ's Research Journal of Social Science & Management*, 3(12), 34-41.
- Albrahimi, A. (2019). Loan loss provisioning and market discipline: Evidence from the IFRS 9 adoption. Available at SSRN 3488058.
- Alhadab, M., & Alsahawneh, S. (2016). Loan loss provision and the profitability of commercial banks: Evidence from Jordan. *International Journal of Business and Management*, 11(12), 242-248
- Al-Qudah, H. A., Abdo, K. K., Al-Qudah, L. A., Ali, O. H., & Ahmad, M. Z. (2020). The effect of credit facilities granted by commercial banks on the Jordanian economy. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(4), 1-17.
- Alshebmi, A. S., Adam, M. H. M., Mustafa, A. M., & Abdelmaksoud, M. T. D. O. E. (2020). Assessing the Non-Performing Loans and their Effect on Banks Profitability: Empirical Evidence from the Saudi Arabia Banking Sector. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 11(8), 69- 93.
- Ari, A., Chen, S., & Ratnovski, L. (2020). COVID-19 and non-performing loans: lessons from past crises. Available at SSRN 3632272.
- Bauze, A., Agrawal, S., Cuthbert, A., & de Steiger, R. (2019). Are hooded, crosslinked polyethylene liners associated with a reduced risk of revision after THA ? *Clinical Orthopaedics and Related Research*, 477(6), 1315
- Bolarinwa, S. T., Olayeni, R. O., & Vo, X. V. (2021). Is there a nonlinear relationship between nonperforming loans and bank profitability? Evidence from dynamic panel threshold. *Managerial and Decision Economics*, 42(3), 649-661.
- Celestin, M. B. O. N. I. G. A. B. A. (2019). Panoramas and experiments in financial performance of commercial banks in Rwanda: Lesson from non-performing loan management. *International Journal of Science and Business*, 3(6), 250-270.
- Deloitte (2016) "Sixth global IFRS banking survey: No time like the present", available on-line at <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Financial-Services/gx-fsi-sixth-ifrs-banking-survey.pdf>
- Denis, J. D. (2001), The origins of correlation and regression: Francis Galton or Auguste Bravais and the error theorists?, *History and Philosophy of Psychology Bulletin*, 13, pp. 36-44.
- Duh, R. R., Hsu, A. W. H., & Alves, P. A. P. (2012). The impact of IAS 39 on the risk-relevance of earnings volatility: Evidence from foreign banks cross-listed in the USA. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 8(1), 23-38.
- Escaffre, L., & Ramond, O. J. (2007, September). *Toward an understanding of the IAS 39 derecognition principles: An application to the factoring transactions' reporting*. In EUFIN Workshop on Accounting in Europe.
- Farooq, M. O., Elseoud, M., Turen, S., & Abdulla, M. (2019). Causes of non-performing loans: the experience of gulf cooperation council countries. *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, 6(4), 1955-1974.
- Gaffney, E., & McCann, F. (2018). Credit risk under IFRS 9 accounting reforms: An application to Irish mortgages. *Central Bank of Ireland Research Technical Paper*

- Gholipour, H. F., & Arjomandi, A. (2021). Economic policy responses to the COVID-19 pandemic and growth of nonperforming loans. *International Review of Finance*.
- Gogtay, N. J. and Thatte, U. M. (2017), Principles of correlation Analysis, Journal of The Association of Physicians of India, 65 (March), pp. 78-81.
- Hassan, Gamal Qassem. (2019). Non-performing loans and their impact on the banking sector in the Arab countries. *Arab Monetary Fund*. 1-32: 56
- Hassouna, M. L., & Mohamed Lotfy. (2017). Accounting treatment of financial instruments and the effect on commercial banks according to International Financial Reporting Standard No. 9 and International Accounting Standard No. 39: a comparative study. *Accounting Thought*. 21(7), 10-48.
- Irawati, N., Maksum, A., Sadalia, I., & Muda, I. (2019). Financial performance of Indonesian's banking industry: The role of good corporate governance, capital adequacy ratio, non-performing loan and size. *International Journal of Scientific and Technology Research*, 8(4), 22-26.
- Khairi, A., Bahri, B., & Artha, B. (2021). A Literature Review of Non-Performing Loan. *Journal of Business and Management Review*, 2(5), 366-373.
- Khatun, A., & Ghosh, R. (2019). Corporate governance practices and non-performing loans of banking sector of Bangladesh: a panel data analysis. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9(2), 12-28.
- Le Quang, G. (2019). Discretionary loan loss provisions and market discipline. *Economics Bulletin*, 39(4), 2931-2941.
- Lee, J. M., Chen, K. H., Chang, I. C., & Chen, C. C. (2022). Determinants of non-performing loans, firm's corporate governance and macroeconomic factors. *International Journal of Finance & Economics*, 27(1), 88-98.
- Lestari, D. (2018). Corporate governance, capital reserve, non-performing loan, and bank risk taking. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(2), 25.
- Makri, V., Tsagkanos, A., & Bellas, A. (2014). Determinants of non-performing loans: The case of Eurozone. *Panoeconomicus*, 61(2), 193-206.
- Mazreku, I., Morina, F., Misiri, V., Spiteri, J. V., & Grima, S. (2018). Determinants of the level of non-performing loans in commercial banks of transition countries.
- Nalunkuuma, S. (2020). *Analysis of non-performing loans and provision for bad and doubtful debts at Tropical Bank Uganda Limited* (Doctoral dissertation, Makerere University).
- Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Accounting in Europe*, 13(2), 197-227
- Ofria, F., & Mucciardi, M. (2021). Government failures and non-performing loans in European countries: a spatial approach. *Journal of Economic Studies*.
- Oteng, E., Ampomah, B. A., & Kyeremeh, E. A. (2017). An Assessment of Bad Loans and Its Impact on the Profitability of Banks in Ghana: A Case Study of Agricultural Development Bank Limited (ADB LTD.). *European Journal of Business and Management*.
- Ozili, P. K. (2019). Non-performing loans and financial development: new evidence. *The Journal of Risk Finance*.
- Seitz, B., Dinh, T., & Rathgeber, A. (2018). Understanding loan loss reserves under IFRS 9: a simulation-based approach. *Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, (16), 311-357.
- Trujillo-Ponce, A. (2013). What determines the profitability of banks ? Evidence from Spain. *Accounting & Finance*, 53(2), 561-586
- Walton, P. (2004). IAS 39: Where different accounting models collide. *Accounting in Europe*, 1(1), 5-16.